

بسم الله العلي العظيم

عقدت الغرفة التجارية بالمحكمة العليا جلسة مشورة
يوم الثلاثاء الموافق: 2017/09/26 في مكتب رئيسها
بالمحكمة العليا برئاسة السيد:
- محمد ولد احمدو سالم ولد ابي رئيسا

- محمد ولد محمد عبد الرحمن مستشارا
- محمد ولد يوكات مستشارا
- محمد عبد الرحمن محمذن مستشارا
- الحاج ولد الطلبة مستشارا

وبمساعدة الأستاذ/محمد الأمين ولد محمد ولد محمد
أحمد كاتب العدل بهذه الغرفة قلما للجلسة وبحضور
ممثل النيابة العامة: عيسى ولد محمد نائب المدعي
العام بالمحكمة العليا، ممثلا للنياية العامة .
وذلك للنظر والبت في الملفات المدرجة على جدولتها
والتي من بينها الملف رقم 2017/15 المتضمن القرار
رقم: 2017/11 بتاريخ 2017/04/20 عن الغرفة
التجارية بمحكمة الاستئناف بنواكشوط الغربي
المطعون فيه بالنقض والمشمول فيه كل من : جمال
ولد الشيخ ممثلا بالأستاذ/ الكتاب ولد المختار من جهة
ضد تصفية شركة التمثيل الموريتانية SRM.SA
ممثلة بالأستاذ/ ابراهيم ابتي من جهة ثانية ، وذلك في
النزاع القائم بينهما وخلال هذه الجلسة صدر القرار
الآتي بيانه:

الملف رقم: 2017/15
طبيعة الطعن: طعن بالنقض
طبيعة القضية: تجارية
الطاعن: جمال ولد الشيخ
يمثله: ذ/الكتاب ولد المختار
المطعون ضده: تصفية شركة التمثيل الموريتانية
SRM.SA
يمثلها: ذ/ابراهيم ابتي
القرار محل الطعن: 2017/11
صادر بتاريخ: 2017/04/20
رقم القرار: 2017/48
تاريخه: 2017/10/17

منطوق القرار:
قررت الغرفة التجارية بالمحكمة العليا في
غرفة مشورتها قبول الطعن بالنقض شكلا
وأصلا ونقض القرار رقم 2017/11 بتاريخ
2017/04/20 الصادر عن رئيس الغرفة
التجارية بمحكمة الاستئناف بنواكشوط الغربي
لعدم اختصاص القضاء الموريتاني بنظر هذا
النزاع برمته من أصل وما ينجر عنه.
والله الموفق.

أولا: المراحل التي مرت بها القضية

تعود بداية هذه القضية إلى نزاع تجاري أصدر فيه رئيس المحكمة التجارية بولاية انواكشوط الغربي القرار
رقم: 2016/0388 الصادر بتاريخ 2017/09/27 القاضي بإلغاء قرار القاضي المنتدب رقم 2016/29
بتاريخ 2016/07/04 وإلغاء الأمر رقم 2014/04 الصادر بتاريخ 2014/06/15 عن القاضي المنتدب
لتصفية شركة SRM.SA القاضي بتسليم مفاتيح الشقة الكائنة بشارع 3 دار دنيل 75017 بباريس، أليتم

استئناف القرار المذكور بتاريخ: 2016/10/05 وتصدر في موضوعه الغرفة التجارية بمحكمة الاستئناف بانواكشوط قرارها رقم: 2017/11 بتاريخ: 2017/04/20.

ثانياً: الإجراءات

بعد إيداع مذكرة الطعن بالنقض بتاريخ 2017/04/25 وتبليغها بتاريخ 2017/04/26 والرد عليها بتاريخ 2017/05/08 أحيل الملف إلى النيابة العامة التي أودعت طلباتها المكتوبة بتاريخ 2017/05/17 وصدر فيه هذا القرار بنفس التاريخ والرقم المنوه عنهما أعلاه.

ثالثاً: من حيث الشكل

حيث استوفى الطاعن كافة إجراءات الطعن بالنقض المنصوصة قانوناً مما يؤهل طعنه للقبول شكلاً طبقاً لمقتضيات المواد 2-63-205-207-208-209-210-211 من قانون الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية والمادة 4 من القانون المنشئ للهيئة الوطنية للمحامين.

رابعاً: من حيث الأصل

1- الأطراف:

أ- الطاعن: نعى الطاعن بالنقض على القرار الطعين جملة من العيوب أهمها:

- إن القرار المطعون فيه خرق المادة 295 من المدونة التجارية بقبوله استئنافاً قدم باسم مصفي شركة SRM ممن لم يسند له أي تفويض من طرف الشركاء ولا بقرار قضائي كما تلزم به هذه المادة.

- أن ما ذهب إليه القرار المطعون فيه من أن المادة 295 من مدونة التجارة تتعلق بالفصل الثامن المتعلق بالحل والتصفية وأن شركة SRM تخضع لإجراءات معالجة الصعوبات المنظم في الكتاب السادس لا يستقيم فهذه الشركة لم تخضع لهذه المعالجة وإنما أمر أولاً بتصفيته قضائياً.

- أن ابروتوكول الاتفاق الموقع بتاريخ 2007/06/29 بين جمال ولد الشيخ و SRM-SA قد جاء في مادته الخامسة " ستكون المحاكم الموريتانية هي صاحبة الاختصاص الحصري لأي نزاع ناجم عن فهم أو تنفيذ هذا الاتفاق".

- أما في ما يخص البت في الملكية العقارية من حيث الموضوع كما وردت في قرار المحكمة التجارية غرفة المشورة أن جمال ولد الشيخ يستظهر بابروتوكول الاتفاق بتاريخ 2007/06/29 بينه وشركة التمثيل الموريتانية والذي يتضمن تنازل شركة التمثيل الموريتانية SRM.SA عن ملكيتها الكاملة للشقة محل النزاع وذلك مقابل تنازل هذه الأخيرة للشركة عما يطالبها به من مديونية إثر تمويل لشراء الشقة وديون أخرى، وأن جمال ولد الشيخ قد استلم من SRM.SA قبل التصفية كافة وثائق ملكية الشقة المذكورة، وحازها بسكنه فيها منذ 2003/09/30 تاريخ شرائها إلى اليوم، وبدفعه للضرائب المستحقة عليها ورسوم التأمين (MACIF) وتسديد فاتورة الكهرباء كما تثبت ذلك الوثائق طي الملف.

- أن تصفية شركة التمثيل الموريتانية ووكالة تنير تقدمت بطعن بالتزوير في ابروتوكول الاتفاق واتهام جمال ولد الشيخ بارتكاب جريمة تزوير محررات وإخفاء أموال عقارية لفائدة شركة قيد التصفية وهو الاتهام الذي أصدرت فيه وكالة الجمهورية بنواكشوط الغربية أمراً بأن لا وجه للمتابعة، وأكدته الغرفة الجزائية بالمحكمة العليا بالقرار رقم 2016/105 الصادر بتاريخ 2016/05/02.

- أنه طبقاً لبروتوكول الاتفاق المشار إليه أعلاه فإن الشقة الواقعة في 3 دار دنيل 75017 بباريس ليست ملكاً لشركة التمثيل الموريتانية قيد التصفية، كما أن شركة التمثيل الموريتانية لم تدرج الشقة المذكورة ضمن

